



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

مؤتمر "سيدر"

أولاً: المقدمة

انعقد مؤتمر "سيدر" في فرنسا بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٨، وهو المؤتمر الدولي لدعم التنمية والاصلاحات في لبنان، ولدعم استقراره الأمني، الاقتصادي والاجتماعي، ومواجهة تداعيات أزمة النازحين السوريين، مع التأكيد أنه ليس مؤتمر مانحين، بل مؤتمر مستثمرين، ذلك للنظر في حاجات الاقتصاد اللبناني.

"سيدر" هو شراكة ما بين لبنان والمجتمع الدولي: شراكة لاستقرار لبنان، شراكة لتحقيق نمو مستدام، شراكة لإيجاد فرص عمل للشباب وشراكة لحماية النموذج اللبناني للسلم الأهلي والعيش المشترك، وفق خطة منهجية لتطوير البنى التحتية على كافة الصعد، من خلال مشاريع مقسمة على ٣ مراحل لتفادي التضخم الذي قد يحصل نتيجة ضخ الأموال دفعة واحدة. ولن يستفيد لبنان من هذه القروض إلا إذا طبقت الحكومة اللبنانية التعهدات التي التزمت بها أمام هذه الدول (والتي تحوّلت إلى شروط).

ثانياً: مواقف الجهات المشاركة

شارك في المؤتمر ممثلو أكثر من ٤٨ دولة عربية وأجنبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات وهيئات مالية عربية وعالمية. شكلت كثافة الحضور في المؤتمر استنفاراً دولياً وإقليمياً تضامناً مع لبنان للمضي في سياسة النأي بالنفس وتحييده عن الصراعات والنزاعات في المنطقة وحمايته من الحروب المشتعلة من حوله، حيث تعهد المشاركون بدعم عملية النهوض الاقتصادي في لبنان وتلبية حاجاته إلى استثمارات مهمة لإعادة تأهيل بنائه التحتية.

رأى المجتمعون أن النهوض الاقتصادي والتنمية البعيدة الامد في لبنان يواجهان صعوبات بنيوية تتمثل بعجز مهم في الموازنة بلغ حوالي الـ ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة الى دين عام مرتفع بلغ حوالي ١٥٠ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، ما يسفر عن انخفاض حاد في انفاق رؤوس الاموال الذي يمثل أقل من ١ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي سنوياً، ويبقى معدل نمو اجمالي الناتج المحلي متدنياً.

واعتبر المجتمعون أن لبنان يواجه منذ سنوات عدة صعوبات جمة تعيق نموه الاقتصادي والانساني وأن البلاد أمام منعطف، وبحاجة الى التضامن والدعم الكامل والشامل من جانب المجتمع الدولي.

وفقاً للبنك الدولي، فإن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بسبب الأزمة السورية كانت ١٨.١٥ مليار دولار حتى سنة ٢٠١٥. وقد تراجعت الصادرات بنحو الثلث نتيجة لخسارة الأسواق وانقطاع الطرق التجارية بسبب الحرب. ودفعت الأزمة السورية بأكثر من ٢٠٠ ألف لبناني إلى ما دون خط الفقر (وهي أرقام تضاف إلى المستويات المسجلة سابقاً والتي تشير الى وجود مليون شخص تحت خط الفقر)، ونحو ٢٥٠ الفا إلى ٣٠٠ ألف عاطلين عن العمل وخصوصاً من فئة الشباب، ما أدى إلى تضاعف نسب البطالة وبلوغها ٢٠ في المئة. أما نسبة البطالة بين الشباب فوصلت الى ٣٠ في المئة وفقاً لمنظمة "اليونسف"، وهي ناتجة عن إستبدال العمالة المحلية بالعمالة السورية ذات الكلفة الأقل. من جهة أخرى، احتسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان تزويد النازحين بالكهرباء وحدها كلف لبنان مليار دولار حتى عام ٢٠١٦.

ونوه المشاركون بعودة مؤسسات الدولة الى عملها الطبيعي من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد قانون انتخابي جديد يعتمد النسبية. كما اشادوا بتعيين موظفين كبار لملء الشواغر في الادارة، وأحيطوا علماً باستدراجات العروض الاولى في مجال النفط والغاز، ونوهوا بإقرار موازنة ٢٠١٧ للمرة الاولى منذ ١٢ عاماً، وباعتماد موازنة عام ٢٠١٨ مؤخراً، اضافة الى قانون المياه^١، وإقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص^٢، وقانون الحق في الوصول الى المعلومات^٣....

^١ قانون رقم ٧٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٣

^٢ قانون رقم ٤٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/٠٧

^٣ قانون رقم ٢٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٠

كما أكد المشاركون أنه سيكون هناك لجنة متابعة منبثقة من الدول والمنظمات التي حضرت سيدر لمراقبة تنفيذ المشاريع، وهذه النقطة أصرت عليها الدول المقرضة لكي لا يتكرر ما جرى مع باريس ٢ و٣. وطلبت الجهات المشاركة تحديد جدول زمني لتنفيذ هذه الإصلاحات، حيث أن المشاريع الممولة من البنك الدولي والصناديق العربية والأوروبية ستكون خاضعة لرقابة هذه المؤسسات، والمناقصات والتلزيّات ستكون وفقا لقوانينها وإجراءاتها.

ثالثا: القروض والهبات بالأرقام

القروض والهبات التي حصل عليها لبنان من منظمات ودول هي بفائدة ١.٥% فقط، وبفترات سماح بين ٧ و ١٠ سنوات تدفع فيها فقط قيمة الفائدة، ومن ثم تدفع قيمة القرض خلال مدة عشرين سنة. ووزعت على الشكل التالي:

- فرنسا ٤٠٠ مليون يورو كقروض و ١٥٠ مليون يورو كهبات؛
- البنك الدولي: ٤ مليارات دولار قروض ميسرة على فترة تزيد على ٥ سنوات؛
- بنك الاوروبي لإعادة التعمير والتنمية: ٨٠٠ مليون يورو قروض على مدى ٥ سنوات؛
- دولة الكويت تعهّدت بقرض ١٨٠ مليون دولار؛
- قطر تعهّدت بتقديم قروض ميسرة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار؛
- البنك الإسلامي للتنمية: ٧٥٠ مليون دولار على مدى ٥ سنوات؛
- بريطانيا ٦٠ مليون استرليني كقروض؛
- هولندا ٢٠٠ مليون يورو على فترة ٤ سنوات إضافة الى ١٠٠ مليون يورو مشروطة؛
- ألمانيا ٦٠ مليون يورو كقروض؛
- إيطاليا ١٢٠ مليون يورو كقروض؛
- تركيا ٢٠٠ مليون دولار كقروض؛
- الولايات المتحدة ١١٥ مليون دولار كهبات؛
- صندوق التنمية السعودي: تجديد قرض بقيمة مليار دولار؛
- البنك الاوروبي مليار و ١٠٠ مليون يورو قروض على فترة ٦ سنوات؛
- الاتحاد الأوروبي ١٥٠ مليون يورو كهبات لدعم فوائد القروض، مع وعد بدرس كل مشروع على حدة لمعرفة جدواه وأهميته، وإذا اقتنع قد يساهم في تمويل مشاريع من خلال قروض تمتد على سنوات وقد تصل الى مليار و ٥٠٠ مليون يورو؛
- صندوق كويت للتنمية الاقتصادية العربية ٥٠٠ مليون دولار؛
- البنك العربي للتنمية ٥٠٠ مليون دولار.

رابعاً: شروط المانحين

اتفق المشاركون على أن في مقابل كل هذه القروض والهبات، المطلوب من لبنان بعض الإصلاحات الهيكلية، من بينها مكافحة الفساد، تعزيز الإدارة المالية العامة، تحديث قواعد المشتريات، وإصلاح الجمارك، وتحسين إدارة الاستثمارات العامة. أما بالنسبة إلى الإصلاحات القطاعية، فهناك ثلاثة مجالات تحمل القدر الأعلى من الأهمية من زاوية نجاح برنامج الاستثمار الرأسمالي: فيما يتعلق بالكهرباء، ينبغي إصلاح التعرفة، مع زيادة التوليد الكهربائي؛ وعلى مسار إدارة المياه، فمن الأهمية إقرار قانون المياه؛ وفي مجال إدارة النفايات، لا بد من صياغة استراتيجية جديدة تستند إلى اللامركزية في هذا القطاع.

وشدد المشاركون على العديد من الأولويات القطاعية للحكومة اللبنانية لا سيما في مجالات الطاقة والمياه وإدارة النفايات التي تعتبر ذات أهمية بالغة للاستجابة لحاجات السكان. إلى ذلك، فقد أكد المجتمعون على أهمية الاستثمارات الخاصة في قطاع النقل، حيث ما زال النقل العام هدفاً مهماً للاستثمارات بالنسبة إلى الحكومة. واعتبر المشاركون أنه من المهم للغاية وضع آلية متينة لمتابعة أعمال هذا المؤتمر ولضمان تنفيذ الالتزامات والإصلاحات والوعود.

وبهذا الصدد رحّب المشاركون التزام الحكومة اللبنانية النهوض بقدرات التنفيذ بدعم من المجتمع الدولي مع ضمان احترام المعايير الدولية على صعيد الشفافية والمساءلة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين الإطار المؤسسي قبل تنفيذ مشاريع كبيرة وتقييم المخاطر والتكاليف المالية المحتملة.

ويشير البنك الدولي إلى أهمية إجراء إصلاحات في عشرة قطاعات، على أن يبادر لبنان بالقطاعات التي يريدها القطاع الخاص وهي:

- الطاقة من خلال رفع التعرفة وتنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص
- تحديث قانون التوريدات العامة
- وضع استراتيجية شاملة للجمارك لتسريع المبادلات التجارية
- تحرير الاتصالات وتسهيل عمليات استثمار القطاع الخاص
- الالتزام بتنفيذ تدابير تعزيز الشفافية والمساءلة

في نفس السياق، أشار صندوق النقد الدولي أن نجاح الخطة الاستثمارية يتطلب من كل طرف أن يقوم بدوره، بحيث مطلوب من الحكومة اللبنانية:

- أن تخفض عجز الميزانية بنسبة ٥% كبداية خلال السنوات الخمس المقبلة، والبدء بتخفيض الدين العام
 - إصلاح قطاع الكهرباء وتحسين التغذية الكهربائية وخفض أعبائها بما يخفض الدين العام
 - مكافحة الفساد
 - الالتزام بالتدابير التي يتبعها صندوق النقد الدولي للتوصل إلى هذه الأهداف
 - تقييم الاستثمار العام وتحديد الثغرات في الإدارة العامة قبل البدء بتطبيق الخطة الجديدة
- أما بالنسبة الى دول مجموعة OECD فقد عبّر أمينها العام عن الشروط التي "يمكننا المساعدة في تنفيذها"، وتتضمّن:
- الالتزام بمعاييرنا للحوكمة والشفافية.
 - صياغة قوانين ضرائبية جديدة.
 - صياغة قانون جديد للمشتريات العامة ورقمنة الحكومة.
 - تحسين بيئة الأعمال بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما يكفل فتح مجالات أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: تعهدات الحكومة

خلصت لجنة التنسيق التي عقدت اجتماعات اسبوعية دورية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهيئات الدولية، حيث تم خلالها التركيز على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم مناقشتها مطولاً في مجلس الوزراء، إلى وضع ورقة إقتصادية تضم أكثر من ٢٥٠ مشروعاً موزعاً على قطاعات المواصلات والمياه والكهرباء والصرف الصحي، إضافة إلى بعض المشاريع المرتبطة بالاتصالات والصحة العامة والتربية وإرث لبنان الثقافي، على أن تساهم المشاريع كلها في إطلاق عجلة النمو، بالتالي ضبط العجز وخفض الدين العام.^٤

وتوعدت الحكومة بضبط أوضاع المالية بنسبة ٥ نقاط مئوية من الناتج الإجمالي على مدى ٥ سنوات القادمة، ويكون ذلك من خلال إجراءات متعلقة بزيادة الإيرادات التي تشمل تحسين الجباية وتقليل الثغرات، مقرونة بأخرى تضمن تقليص الإنفاق حيثما أمكن، بما في ذلك خفض التحويلات الحكومية إلى مؤسسة كهرباء لبنان والتي تتجاوز ٤ في المئة من الناتج المحلي في السنوات الأخيرة.

^٤ مرفق ربطاً برنامج الإنفاق الإستثماري التي حددته الحكومة والموزع على مختلف القطاعات

يجب ان تكون هذه المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبنسبة ٣٠%. وأعلنت الحكومة اللبنانية، إثر الدعم الذي تحظى به من الجهات المانحة، عن وضع رؤية تستند إلى أربعة دعائم مترابطة وهي:

- العمل على زيادة الإستثمار العام بشكل كبير على المدى القصير، من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التي تم تخصيص قروض أجنبية لها، بهدف خلق فرص العمل بشكل سريع، والشروع في تنفيذ برنامج ضخم من المشاريع الجديدة للإستثمار في البنى التحتية، لإرساء الأساس للنمو على المدى الطويل، مع زيادة دور القطاع الخاص، ما سيخلق فرص عمل خلال التنفيذ، ويقلل الفجوات الكبيرة الموجودة بين العرض والطلب على خدمات البنى التحتية، ويزيد من إنتاجية الإقتصاد اللبناني، جزئياً عبر خفض التكلفة على الإقتصاد الناتجة عن أوضاع البنى التحتية حالياً.
- ضمان الإستقرار الإقتصادي والمالي، وذلك من خلال التكيّف المالي الذي سيتيح تأمين الإستثمارات في إطار إقتصادي كليّ قابل للتطبيق مع سيناريو مستدام للدين العام.
- إجراء إصلاحات قطاعية لضمان إستدامة الإستثمارات في البنى التحتية، اضافة الى إصلاحات هيكلية للقطاعات لضمان الحوكمة الرشيدة وتأمين تحقيق إمكانات النمو الذي يقوده القطاع الخاص إلى أقصى حد وبشكل مستدام. وتشمل هذه الجهود مكافحة الفساد، الحوكمة المالية والإصلاحات، تحديث وإعادة هيكلة القطاع العام، تحديث الجمارك، إصلاحات أسواق رأس المال، وخلق الظروف المؤاتية لنهوض وتفعيل القطاع الخاص في لبنان، الذي يشكل العمود الفقري للإقتصاد اللبناني والذي تأثر سلباً نتيجة عدم الإستقرار السياسي والأزمة السورية.
- وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات الإنتاجية والخدماتية في لبنان وتحقيق إمكانات لبنان التصديرية، مدعومة ببيئة أعمال تمكينية تشمل أيضاً إزالة المعوقات من أمام إستثمارات القطاع الخاص، وإستقرار الإقتصادي والمالي.

سادسا: أبعاد مؤتمر سيدر

لا يخفى على أحد أن لمؤتمر "سيدر" إيجابيات اقتصادية مهمة يمكن أن تؤدي الى النهوض بالنمو الإقتصادي من خلال:

- تخفيف خدمة الدين، عبر الإلتزام بسقف الإنفاق وبالتالي تسجيل نمو إقتصادي.

- ان تحديث البنية التحتية سوف يستقطب إستثمارات أجنبية، وقد يكون لبنان محطة تنطلق منها مرحلة إعادة إعمار سوريا. والإستثمارات بدورها تخلق فرص عمل جديدة (٩٠٠ ألف وظيفة على فترة عشر سنوات). ومن أهم القطاعات التي سيطلها خلق الوظائف قطاع البناء، المحاماة، الدراسات الهندسية، النقل، والقطاعات الداعمة الأخرى.
- سوف تؤدي الإستثمارات إلى تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد اللبناني، الذي سيحسن ميزان المدفوعات، وتالياً سيدعم الليرة اللبنانية ويحسن من تصنيف لبنان الائتماني، وسيخفض خدمة الدين العام.
- تحسين القطاعات كافة سوف ينعكس على مناخ الأعمال وستزيد حكماً من الاستثمارات الخاصة إن مباشرة أو عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز دور لبنان الإستراتيجي في المنطقة.
- في ظل مستويات الديون المرتفعة في لبنان، فإن التمويل التسهلي (بالشروط الميسرة) مع الاستثمارات الخاصة، هي من أفضل الأدوات للاستثمار في البنية التحتية وخلق المزيد من الوظائف وتدعيم الإقتصاد المازوم.
- ولكن في المقابل، وفي حال كان مؤتمر "سيدر" كبقية المؤتمرات التي سبقته، قد ينقلب من نعمة إلى نقمة، وسينعكس سلبي على الوضع المالي الاقتصادي والاجتماعي:
- فبحسب وزير المالية علي حسن خليل: "في الوضع المالي نحن نزيد المديونية بشكل كبير مع خدمة دين عالية، وان لم نرفقها مع اجراءات بنوية فالدين سيكبر، وفي الوضع الاقتصادي هناك علامة استفهام حول المردود، اما اجتماعيا فسنكون امام رفع للضرائب والكهرباء والTVA".
- في ضوء استمرار سوء الادارة والفساد، هنالك تخوف من ابتلاع أي نتائج ايجابية وإستغلالها للمصالح الخاصة.
- إن المؤتمر يضع لبنان تحت وصاية إقتصادية سياسية للبلدان المقرضة، وإرتباط نجاح المشاريع بالإتفاق السياسي يطرح علامات إستفهام كبيرة حول مستقبل المشاريع ونجاح أهداف المؤتمر.

- كما هنالك تخوف من أن يشهد لبنان مرحلة فرض ضرائب ورسوم جديدة، وتخوف أكبر من أن تكون مرحلة النهضة وفرص العمل مرحلة مؤقتة في ظل غياب للخطط الإقتصادية لدعم قطاع الصناعة والتكنولوجيا.
- عدم وجود أي كوتا على عمل اللبنانيين في هذه المشاريع على مثال ما حصل في القطاع النفطي الذي فرض ٨٠% من العمالة اللبنانية، رغم تأكيد الحكومة أن المستفيد من مشاريع البنية التحتية التي ستنفذ هم اللبنانيين واللبنانيات، وفرص العمل من هذه المشاريع ستكون بالدرجة الأولى للبنانيين واللبنانيات، سواء مهندسين، فنيين وإداريين. أما العمالة غير اللبنانية التي يمكن الاستعانة بها، فهي تخضع للقوانين اللبنانية ولطبيعة كل مشروع.

لكن يبقى هناك أمل كبير في أن ضغط المجتمع الدولي على السلطة السياسية في لبنان لناحية إجراء إصلاحات اقتصادية، مالية، إدارية وقانونية قد تغير طريق عمل السلطة السياسية المتبع على صعيد إدارة البلد اقتصادياً ومالياً، وأن تواكب الحكومات التي سوف تتعاقب في المستقبل ما جاء من قرارات، بعد دراسة الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع وتأثيرها على الإقتصاد، بمشاركة جميع القطاعات المنتجة والمالية والمصرفية والقطاع العمالي والإعلام، وذلك لوضع خطة إصلاحية حقيقية تتماشى وحجم المساعدات والهبات الدولية.

اعداد: ساندي طانيوس

مصادر:

- <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/٣٣٧٥٨٠/nna-leb.gov.lb/nna-leb.gov.lb/en>
- <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-economy-france/lebanon-wins-pledges-exceeding-١١-billion-in-paris-idUSKCN١HD٠UU>
- <https://en.annahar.com/article/٧٨٧١٧٤-lebanon-reels-٢٣bn-in-morning-cedre-session>
- <https://www.cnbc.com/٢٠١٨/٠٤/٠٥/lebanon-seeks-funds-for-troubled-economy-at-paris-conference.html>
- <http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=١١٢٧٤>
- <http://almustaqbal.com/article/٢٠٣٤٣٦٤/%D٨٪>
- <http://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/٢٠١٨/٠٤/٠٦/remarks-by-world-bank-ceo-kristalina-georgieva-at-the-cedre-conference>
- <http://www.pcm.gov.lb/>
- تقرير "رؤية الحكومة اللبنانية للاستقرار والنمو وفرص العمل"، ٦ نيسان ٢٠١٨.
- برنامج الإنفاق الإستثماري: لائحة المشاريع، ٢٩ آذار ٢٠١٨.